الفصل الثانى عشر

الدراسة الاجتماعية للسلوك المنحرف* !

يحاول عدد من علماء الاجتماع الإفادة من هذا العلم فى حل عديد من المشكلات المختلفة . فنجد الآن مجموعة منهم ، وخاصة المهتمين بالجانب التطبيقى ، يجرون بحوثًا شتى على ضروب مختلفة من السلوك المنحرف مثل الإجرام وجناح الأحداث والأمراض العقلية ، وإدمان الخمور ، والانتحار ، ومشكلات الزواج وعلى الأخص سوء التكيف الأسرى ، ففى الولايات المتحدة – مثلا – نجد عددًا كبيرًا من علماء الأجتماع أعضاء فى هيئات البحوث التى تجريها المؤسسات العقابية وأقسام الطب العقلى ، والمستشفيات العقلية ، والمراكز المعنية بمعالجة مدمنى الخمور . ومن خلال هذه البحوث التطبيقية والبحوث السوسيولوجية الأخرى ظهرت مجموعة من النظريات والمفهومات السيولوجية حققت فوائد جمة . ومن هذه المفهومات علاقة السلوك المنحرف بالمعايير الاجتماعية . والثقافات الفرعية ، والجماعات ، والبناء الطبقى ونظرية الدور ، والتصورات الذاتية ، والحضرية .

المعايير الاجتماعية :

يهتم علماء الاجتماع اهتمامًا خاصًا بتحديد المعايير Norms السائدة فى المجتمع ، وكذلك مدى الفروق أو الاختلافات المتعلقة بالتسامح فى أنماط معينة من انتهاك المعايير ، ولا شك أن كل ضروب الانحراف عن المعايير الاجتماعية ، تلقى دائمًا معارضة المجتمع . فالاختراعات – مثلا – تمثل فى بعض الأحيان انتهاكًا للمعايير السائدة فى المجتمع ، ، مما قد يدفع المجتمع إلى معارضتها إما بالشدة أو التسامح أو الاعتدال .

---

* ترجم هذا الفصل الدكتور السيد محمد الحسينى عن المصدر التالى :

Marshall B. Clinard; Contributions of Sociology to Understanding Deviant Behaviour The British Journal of Criminology, 1962, Vol. 3., pp. 110-129.

ونستطيع أن نعرف السلوك المنحرف – فى هذا المقال – بأنه انتهاك القواعد الذى يتميز بدرجة كافية من الخروج على حدود التسامح العام فى المجتمع (١٠ ، –) وهذا يعنى – ضمنا – أن المعايير التى تحدد السلوك المنحرف ليست هى بالضرورة نفسها فى الثقافات المختلفة ، كما أنها ليست ذاتها فى ثقافة معينة خلال فترات زمنية مختلفة ، فالجنسية المثلية ، والبغاء ، وتناول الخمور لا تشكل اليوم فى بعض المجتمعات سلوكًا منحرفًا ، وللتدليل على ذلك نجد أن بعض البلاد الاسكندنافية – مثلا – لديها تفسيرات مختلفة للمعايير الجنسية لا يقرها عدد من القوانين الجنائية الأمريكية ؛ ولهذا يمكن اعتبار الاتجاهات المتغيرة التى ظهرت فى الولايات المتحدة خلال الخمسين عامًا الماضية نحو تدخين الأحداث وصغار الراشدين الطباق ، دليلا على أن السلوك المنحرف يمكن أن يتغير أو يتعدل عبر الزمن ، فقد كان هناك – فى بادئ الأمر – اهتمام جماعى بمسألة التدخين بين صغار السن ؛ ومن ثم نصت القوانين على تحريمه ، بل دعمت هذا التجريم فيما بعد ، ذلك أن البعض كان يعتقد أن التدخين يرتبط بمشكلات اجتماعية مختلفة .

وعندما يدرس عالم الاجتماع السلوك المنحرف – فإنه يهتم أساسًا بالتعرف على المعايير التى تفصح عن نفسها ، وعلى هذا الأساس ، لا يمكن لأحد أن يذهب إلى أن هناك « نمطًا من الشخصية غير ممتثل بطبعه » Non-Conformist لأن ذلك يعتمد على القضية التى مؤداها أن الأفراد ينتهكون المعايير بغض النظر عن طبيعتها . ولهذا السبب أيضًا بدأ أغلب علماء الاجتماع يتشككون فى بعض الاصطلاحات الفضفاضة مثل « سوء التكيف الاجتماعى » ، و « اللا اجتماعية » و « الاضطراب العقلى » و « الشذوذ » و « المرض العقلى » و « الانحراف الجنسى » وحتى بعض الاصطلاحات الأساسية « كالجناح » . ويبدو أن التعريف الإجرائى لمعايير الجناح قد أصبح أكثر فائدة – من الناحية العملية – وذلك إذا ما قورن بحصر صور لا نهائية من السلوك المنحرف ، فتعريف الإدمان على الخمور يتضمن الانحراف عن معايير التناول العادى لها داخل ثقافة معينة ، وكذلك مدى اعتماد الفرد عليها ، ولا شك أن مثل هذا التعريف يشمل مقدار الخمور الذى يستهلكه الفرد ، والهدف من تناولها ، والقيود الاجتماعية المفروضة على التناول وأخيرًا مدى عجزه عن أن يمنع نفسه عن الإفراط فى تناولها ، وفيما يتعلق بالمعايير التى ينطوى عليها الاضطراب العقلى ، يمكن القول إننا نستطيع أن نحدد بدرجة معينة من الدقة – من هو المريض عقليًا ، ومن الذى تنتفى عنه هذه الصفة ، ومن الذى يستوجب العلاج ، ومن الذى لا يستوجبه . ومن هنا يمكن القول إن التعريف الإجرائى قد أضحى أكثر دقة وصلاحية من التعريف الغامض غير الدقيق « للصحة العقلية » (٤٤ –) .

ولقد كشفت الدراسات السيولوجية التى أجريت على صور أو أشكال عديدة من انتهاك القانون – وخاصة تلك التى تلقى معارضة قوية من جانب المجتمع – كشفت عن أن هناك فروقًا ملحوظة بين الرؤية الرسمية لها ومداها الحقيق وتختلف الرؤية الاجتماعيةSocial Visability هذه وفقًا لنمط السلوك المنحرف ، كما أنها تختلف وفقاً للنوع ، والعمر ، والطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها الفرد . فهناك بعض الانحرافات كالخطف ، والقتل يمكن رؤيتها وكشفها بسهولة ، بينما يصعب أو يتعذر ذلك بالنسبة لانحرافات أخرى مثل الجنسية المثلية ، والعلاقات الجنسية التى تنشأ قبل الزواج ، وتناول الخمور إذا لم يكن فى مكان عام . وما يقال عن هذه الانحرافات ، يقال أيضًا بالنسبة لجرائم الخاصة * White Collar Crime كذلك كشفت الدراسات السيولوجية التى استعانت بعينات كبيرة نسبيًا ، عن أن انتهاك المعايير المختلفة يحدث بين جماعات لم يكن يعتقد الكثيرون أن بها عددًا كبيرًا من منتهكى المعايير ، ولقد أوضحت هذه الدراسات ، العملية التى من خلالها تتحول ضروب من السلوك المنحرف من النطاق غير الشرعى إلى النطاق الشرعى ، الذى بمقتضاه يصبح السلوك مقررًا رسميا .

الثقافات الفرعية والجماعات :

يولى عالم الاجتماع اهتمامًا خاصًا بتأثير الثقافة العامة Culture ، والثقافة الفرعية Sub-Culture والعلاقات بين الجماعات المختلفة على السلوك المنحرف (٣٤ ، –) ويضير اصطلاح الثقافة عمومًا إلى المستويات المعيارية فى السلوك . ومن ثم يهتم عالم الاجتماع بدراسة العلاقة بين المعايير المتصارعة والقيم التى تنطوى عليها الثقافة العامة والثقافات الفرعية من ناحية ، والسلوك المنحرف من ناحية أخرى . أما اصطلاحا المجتمع والجماعات فيشيران إلى التفاعل

---

* حدد إدوين سذرلاند Sutherland جريمة الخاصة ، بأنها تلك التى يرتكبها شخص يتمتع بمكانة اجتماعية اقتصادية عالية ، وينتهك من خلالها القوانين التى سنت لتنظيم نشاطه المهنى . ولقد استبعد سذرلاند بذلك كل جرائم الخاصة التى لا تمت إلى النشاط المهنى كالقتل والزنا ، لأنها لا تختلف عن الجريمة التى يرتكبها فرد ينتمى إلى طبقة اجتماعية دنيا . ومن الملاحظ أن سذرلاند استخدم اصطلاح "White Collars" بمعنى ضيق إلى حد كبير . فالشائع فى التراث السوسيولوجى ، أن هذا الاصطلاح يغطى كل العاملين فى مهن غير يدوية ، فى مقابل اليدويين أو ما يطلق عليهم Black Coated والاصطلاح الأخير قريب من الاصطلاح الإنجليزى «Blue Collars» كما أنه مرادف للاصطلاح الألمانى Angestellte والكلمة الفرنسية Employe ومعنى ذلك كله أن سذرلاند قد قصر اصطلاحه على المستويات العليا من طبقة الـ «White Collar» ولهذا السبب آثرنا ترجمة اصطلاحه « بجرائم الخاصة » بدلا من « جرائم الياقة البيضاء » الذى قد يكون أوسع من المعنى الذى يقصده سذرلاند .

(المترجم)

والعلاقات السائدة بين أفراد المجتمع . ومن هنا أصبح على عالم الاجتماع أن يهتم بدراسة تأثير كل أنماط العلاقات التى تنشأ داخل الجماعات .

وإذا كانت الأسرة تلعب الدور الأكبر فى تشكيل الشخصية الإنسانية ، إلا أنها لا تعدو أن تكون إحدى الجماعات العديدة التى قد ترتبط بالسلوك المنحرف ، سواء كان هذا الارتباط فى ضوء المعايير أم فى ضوء العلاقات الاجتماعية . وإلى جانب الأسرة تلعب بعض التنظيمات دورًا بارزًا فى تحديد السلوك المنحرف مثل الحى أو الجيرة ، والمدارس ، والعصابات ، والزمر ، والمهن ، والجماعات الدينية . فإدمان الخمور – مثلا – يعتبر نتاجًا لضروب من القلق أو لسمات معينة فى الشخصية ، قد ترجع إلى طبيعة التفاعل المبكر فى الأسرة أو لخبرات أخرى حدثت فى الطفولة ، ويبدو أن إدمان الخمور يؤدى إلى تغيرات معينة فى طبيعة العلاقات الشخصية بالآخرين ، وفى الاتجاهات نحو تناولها وفى الأوار الاجتماعية ، ولقد أيدت نتائج بعض الدراسات هذه القضية ، حيث أوضحت أن الجماعات التى ينتمى إليها الشخص ترتبط ارتباطًا واضحًا بإسرافه فى تناول الخمور ، وأن الإدمان عليها قد يكون – إلى حد كبير – نتاجًا للصعوبات والمشكلات التى تنجم عن الإسراف فيها (١٠ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧) كما أوضحت نتائج أخرى أن التناول الجماعى للخمور ، وكذلك العوامل الثقافية تلعب دورًا هامًا فى تشكيل الفرد الذى سيصبح مفرطًا أو مدمنًا ، ويبدو أيضًا أن هناك فروقًا ملحوظة فى مدى الإفراط فى تناول الخمور وفقًا لعادات تناول قرناء الفرد لها . وتكشف هذه الفروق عن نفسها إذا ما ربطنا بين حدوث الإدمان على الخمور من ناحية ، والنوع والطبقة الاجتماعية والمهنة والدين من ناحية أخرى . ففى الولايات المتحدة – مثلا – نجد أن نسبة مدمنى الخمور بين اليهود والإيطاليين ضئيلة بشكل ملحوظ (٣١ ، –) ، (٥١ ، –) .

وتتألف المجتمعات الكبيرة الحديثة من ثقافات فرعية متباينة ، وجماعات مختلفة ، لكل منها – عادة – طائفة من المعايير والقيم الخاصة بها ، التى لا تكتفى بتحديد السلوك السرى الشرعى ، وإنما ترسم – بالإضافة إلى ذلك – أهداف الحياة ذاتها ، والثقافات الفرعية شأنها شأن الثقافات العامة ، تلقن الشخص ، ما يجب عليه أن يفعله ، وما يمكن أن يقوم به وما يتحتم إنجازه وما لا يجب القيام به (١٦٠ –) ولقد ذهب كوهن Cohen (١٧ ، ٥٩) إلى أن الثقافات الفرعية تظهر عادة فى المجتمع الذى يتميز بدرجة عالية من التباين وذلك حينما يتفاعل عدد من الأشخاص لديهم مشكلات متماثلة . كذلك كشفت بعض نتائج البحوث السوسيولوجية عن وجود فروق واختلافات واضحة فى الأبنية المعيارية للثقافات الفرعية التى يمثلها أشخاص ينتمون إلى

جماعات عمر مختلفة وطبقات اجتماعية ومهن متباينة وجماعات دينية وعرقية عديدة ، وأحياء ومناطق متفرقة ، وغير متماثلة ، وبالإضافة إلى ذلك يمكننا أن نجد ثقافات فرعية محدودة – إلى حد كبير – بين عصابات المراهقين ، والبغايا ، ومدمنى الخمور والمخدرات ، وممارسى الجنسية المثلية ، والمجرمين المحترفين ، بل إننا نستطيع أن نلحظ ثقافات فرعية تتميز بأنساق اجتماعية خاصة فى المؤسسات التى تعنى بعلاج هؤلاء المنحرفين كالسجون (١٧ ، –) ، (٩٨ ، –) ، (٩٥ ، –) . وبالرغم من أن أغلب المجتمعات الكبيرة تنطوى على معايير اجتماعية متنوعة ومتعددة ، إلا أن الأفراد لا يتوحدون إلا مع عدد قليل منها ، وهذا بدوره يعنى أمورًا ثلاثة :

١ – أن الجماعات المختلفة التى ينطوى عليها الحديث تختلف اختلافًا ملحوظًا فيما يتعلق بمعايير السلوك المقبول . وهذا أمر يمكن أن نلحظه أيضًا فى الثقافات العامة .

٢ – أنه لكى نفسر منطقيًا سلوك أعضاء الجماعات المنحرفة فى المجتمع ، يجب أن يتم ذلك بنفس الطريقة التى نحاول بها أن نفسر مثلا : تعلم الفرد فى مجتمعات الإسكيمو من خلال الثقافة كيف يصبح أحد رجالها .

٣ – وأخيرًا فحينما ندرس معايير أسرة معينة ، يتعين علينا أن نشير إلى الطبقة الاجتماعية والمهنية ، أو الثقافة الفرعية التى تنتمى إليها هذه الأسرة .

وقد يثير البعض تساؤلا مؤداه أن الاحتكاك الوثيق بالثقافات الفرعية المنحرفة لا يؤثر على جميع الافراد بدرجة واحدة ، ولكن البحوث السوسيولوجية ذهبت إلى أن تفسير ذلك يكمن فى حقيقتين هما :

أولا : أن الثقافة الفرعية ليست نسقًا مغلقًا على أعضائه . فالمناطق التى تتميز بمعدلات جناح عالية قد يخضع الأفراد فيها لمعايير أخرى .

ثانيًا : أن طبيعة تصور الفرد لذاته قد تبعده عن الارتباط بمعايير الانحراف ولقد أشارت بعض الدراسات السوسيولوجية الحديثة ، إلى أن تصور الفرد لذاته على نحو « مثالى » قد يمارس عليه ضغطًا قويًا . وقد يلعب هذا التصور دورًا وقائيًا فى المناطق التى تتميز بمعدلات جناح عالية (٤٣ ، ٥٥٦ – ٥٧٠) والملاحظ أن الفرد لا يكتسب هذا التصور الذاتى من أسرته فقط ، بل أيضًا من المدرسة والجيرة أو الحى .

وهناك مفهوم آخر يمكن أن يفيدنا فى تفسير تباين السلوك ، وهو ما إذا كانت الجماعة التى تعتبر

الشخص عضوًا فيها تمثل بالنسبة له جماعة مرجعية أم لا* ؛ ذلك أن العضوية فى جماعة ليس لها سوى معنى ضئيل بالنسبة للسلوك المنحرف ، إذا لم يتوحد الفرد مع هذه الجماعة (١٢ ، –) .

وباستطاعتنا أن نفيد من مفهوم الثقافة الفرعية على نحو آخر ، فبدلا من أن ننظر إلى المجتمع والحى والأسرة فى ضوء مفاهيم التفكك الاجتماعى ، يجب أن نضع فى اعتبارنا أهمية دراسة القيم المتصارعة . فوجود القهار ، وانتشار تناول الخمور ، وشيوع الحانات ، والحرية المفرطة فى العلاقات الجنسية ، فوت وايت Whyte فى دراسة له أن القواعد التى تنظم السلوك الجنسى فى حى متخلف Slum قد مثل هذه الأمور لا تشير بالضرورة إلى توافر ظروف « سيئة » أو « مفككة » . فلقد أوضح وليام تكون على درجة عالية من التنظيم والمعيارية فيما يتعلق بالعلاقات فيما قبل الزواج . (٤٣ ، ٢٤ – ٣٢) .

وقد تعرض الاستخدام الفضفاض لاصطلاح «التفكك» Disorganization للنقد المرير ذلك أن المجتمع الحديث يتألف فى الواقع من أنساق متصارعة داخل ثقافات فرعية منظمة . ويؤكد ذلك الطابع النظامى الذى يمكن أن نلحظه فى بعض الثقافات الفرعية التى تمثل السلوك المنحرف ، كتلك الخاصة بالعصابات الجانحة ، والجنسية المثلية ، والبغاء ، وجرائم الخاصة . ولقد أشار وليم فوت هوايت Whyte فى دراسة أخرى – وهى الدراسة التى أجراها على مجتمع الناصية Street Colner Society – أشار إلى أن المعايير والقيم التى تسود الأحياء المتخلفة قد تكون على درجة كبيرة من التنظيم ، كما ذهب عدد من علماء الاجتماع إلى أن الثقافات الفرعية المختلفة ، يمكن أن تسهم من خلال تنوعها وتعددها واختلافها فى وحدة المجتمع وتكامله أكثر من إسهامها فى تفككه وضعفه (٦١ ، ١ – ٨) .

البناء الطبقى :

تختلف المجتمعات الحديثة – من الناحية الاجتماعية – فى وجوه عديدة . وليس هناك اختلافات فى السلوك أعظم من تلك التى نلحظها بين الطبقات الاجتماعية تلك التى تقوم على

---

* المقصود بالجماعة المرجعية Reference Group هى تلك التى يشتق منها الفرد أحكامه وقيمه . ولقد ظهر هذا المفهوم فى نطاق علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى خلال السنوات الأخيرة ، نتيجة لإيمان كثير من العلماء الاجتماعيين بأن الفهم الكامل لكثير من ضروب السلوك الاجتماعى يتطلب التعرف على العمليات التى من خلالها يربط الأفراد أنفسهم بالجامعات . (المترجم)

** ولعل ذلك هو السبب فى أن أغلب الكتابات فى هذا المجال تميل إلى وصف ثقافة الجناح بأنها تلك التى تعتمد أساسًا على ضروب من النشاط ، يصبح إتيانها مطلبًا أساسيًا لإنجاز أدوار سائدة فيها . (المترجم)

أساس المهنة ، والدخل ، ومحل الإقامة وأسلوب الحياة .

ولما كانت المعايير الاجتماعية وضروب السلوك تختلف وفقًا للطبقات الاجتماعية المختلفة ، فإن الاختلافات فى السلوك – فى هذه الحالة – قد تكون أعظم من تلك التى يمكن أن توجد فى سلوك أعضاء الطبقة الاجتماعية الواحدة . ومن الطبيعى أن هذه الاختلافات تكبر إذا ما قارناها بمثيلاتها فى المجتمعات الأخرى* .

ولقد أشار كنزى Kinsey وآخرون إلى أن هناك فروقًا طبقية واضحة فى السلوك الجنسى ، فى طبيعة العلاقة الجنسية ذاتها ، كما أوضحت الدراسات التى أجراها جرين Green (٢٢ ، ٣١ – ٤١)ودافيز Davis (٩٩ ، –) وآخرون ، أن أساليب تربية الطفل فى الأسرة تختلف بين الطبقات الدنيا والوسطى . فالأسر الأخيرة أكثر ميلا إلى إستخدام العقاب البدنى فى تربية أطفالها ، كذلك أشارت دراسات أخرى إلى أن هناك فروقًا طبقية واضحة فى المعايير ، والسلوك . وبناء الأسرة التى لديها أطفال فى سن المراهقة . (٢٥ ، –) .

ويعتبر التعديل الذى أجراه روبرت ميرتون Merton على مفهوم « الأنومى » Anomie عند دوركايم Durkheim ، بمثابة تقدم ملحوظ فى مجال الفروق الطبقية فى السلوك المنحرف . فبمقتضى هذا التعديل تمكن من تفسير ضروب السلوك المنحرف فى ضوء البناء الطبق ؛ حيث ذهب إلى أن الصور المختلفة من هذا السلوك تنجم عن التفاوت أو عدم القدرة على تحقيق الأهداف بالوسائل الشرعية وهناك – بالإضافة إلى ذلك – عدد من الدراسات السوسيولوجية أشارت إلى ارتفاع معدلات جناح الأحداث فى الطبقات الدنيا . (٣٩ ، –) . فقد ذكر

---

* وذلك إذا ما تمكنا من حل مشكلات القياس الطبق التى يمكن أن تعترض كل من يحاول دراسة هذه الاختلافات ، خاصة إذا ماكان القياس بهدف المقارنة الحضارية . (المترجم)

** استخدم دوركايم هذا الاصطلاح فى دراسته الشهيرة عن « الانتحار » ليشير إلى الحالة التى تمثل فراغًا أخلاقيًا Moral Vaccum حسب تعبيره – والتى تنطوى على انهيار فى النسق القيمى السائد فى المجتمع وعدم إحلاله بقواعد أخلاقية بديلة . وتبرز ظروف « الأنومى » حينما تصبح غايات الفعل متناقضة ، صعبة المنال ، خالية من الدلالة ، وهذه الظروف عبارة عن فقدان القدرة على التوجه مصحوبًا بإحساس الفراغ ، وتبلد الأحاسيس والمشاعر . والأنومى حتى الآن لا يزال يمثل تفككًا ، فرديًا ولكن قد تحدث انهيارات مفاجئة فى أوقات لم يكن يتوقع فيها ضغوطًا أو أزمات كالحرب ، والثورة ، والأزمات الحادة . انظر :

Durkheim, E., Suicide, trans, by Spaulding, J., and Simpson, G., Glencale III. The Free Press, 1951, pp. 241-276.

أما التعديل الذى أجراه ميرتون على هذا المفهوم – والذى يشير إليه الكاتب – فيتمثل فى دراسة المفهوم فى الظروف الطبيعية للمجتمعات . ولقد انتهى ميرتون فى هذا المجال إلى نتائج تخالف إلى حد كبير ما انتهى إليه دوركيم . (المترجم)

كلوارد Cloward وأوهلن Ohlin (١٦ ، –) أن الجناح ينشأ من التفاوت بين ما يرغبه شباب الطبقة الدنيا وما هو فى متناول أيديهم . فعندما يرغبون فى تحقيق أهداف معينة كالنجاح الاقتصادى والتعليمى ، فإنهم يواجهون بالموانع التى تحدد الوسائل الشرعية لتحقيق هذه الاهداف . فإذا لم يستطيعوا أن يعيدوا النظر فى أهدافهم أو يتواضعوا فيها ، فإنهم ولا شك سيصابون بالإحباط ، بل وقد يؤدى ذلك إلى جنوحهم ، إذا لم تكن المعايير الاجتماعية قادرة على حفظ توازنهم . (١٤ ، ١٦٤ – ١٧٦) . ولقد خلص كوهن Cohen من دراسة أجراها إلى أن سلوك العصابة الجانحة يعتبر نتاجًا لما قد ينشأ عن مشكلات الحصول على المكانة ، والحاجات المختلفة والإحباطات التى يواجهها الشاب الأمريكى الذى ينتمى إلى الطبقة الدنيا . ويذهب ميلر Miller (٣٨ ، ٥ – ١٩) إلى أبعد من ذلك حيث يرى أن العصابة الجانحة تعتبر نتاجًا للمعايير التى تحتويها ثقافة الطبقة الدنيا ، كما تشير بحوث أخرى إلى أن جرائم سرقة السيارات يرتكبها عادة أحداث الطبقة الوسطى (٥٩ ، ٤٧٥ – ٥٧٩) ، وأن كثيرًا من الجرائم الجنسية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالطبقة الاجتماعية (٤٦ ، ٣٠٩ – ٣٣٤) ولقد سجلت بعض البحوث ارتفاعًا ملحوظًا فى معدلات الجرائم فى المناطق التى تسكنها الطبقة الدنيا ، وخاصة جرائم العنف كالقتل ، وتقدم البحوث تفسيرًا لذلك مستندًا إلى طبيعة الثقافة الفرعية التى تميز الطبقة الدنيا (٦ ، ٥٦٥ ، ٥٧٥) ، (٦٣ ، –) .

وتكشف دراسات سذرلاند Sutherland وكلينارد Clinard عن بعض النتائج الجديرة بالذكر ، وخاصة ما تعلق منها بجرائم الطبقتين العليا والوسطى ، ففى هاتين الطبقتين تسود جرائم معينة يرتكبها أفرادها مثل السياسيين ، والموظفين الحكوميين ، ورجال الأعمال ، وقادة نقابات العمال ، والأطباء والمحامين (٥٤ ، –) ، (١٠ ، –) . كما أوضحت هاتان الدراستان استحالة الاعتماد على النظريات العامة التى تربط بين الجريمة ، والفقر ، والسكنى السيئة ، والذكاء المنخفض* . كذلك ذهبت بحوث سوسيولوجية أخرى إلى أنه من العسير أن نقنع بالتفسير الذى تقدمه نظريتا الطب العقلى والتحليل النفسى لمعظم الجرائم ، خاصة عندما تتوافر شواهد تشير إلى أن الصور المختلفة من السلوك الإجرامى تشيع فى كل الطبقات .

ويمكن القول إنه ليس هناك ميدان برزت فيه الفروق الطبقية أكثر من ميدان الأمراض العقلية . وذلك منذ الدراسة التى أجراها فارس Faris ودانم Dunham فى سنة ١٩٣٩ على

---

* وذلك لسببين : الأول أن نتائجها لا تتفق ولا تنسجم مع البيانات الحقيقية عن السلوك الإجرامى أما السبب الثانى فهو أن الحالات التى على أساسها أجريت هذه الدراسات حالات متحيزة . (المترجم)

المستشفيات العامة الخاصة بالمرضى العقليين فى مدينة شيكاغو* ثم أجرى بعد ذلك هولتجشيد Hollingshead وهو أحد علماء الاجتماع وردلش Redlich وهو أحد المتخصصين فى الأمراض العقلية (٢٦ . –) دراسة كشفت عن وجود فروق ملحوظة فى معدلات وطبيعة كل من العصاب والذهان وفقًا للطبقة الاجتماعية** (٤٠ . –) وتشير دراسات أخرى إلى أن معدلات الانتحار ترتبط ارتباطاً معنوياً بالمهنة والطبقة الاجتماعية من ذلك دراسة سالسبورى Sainsbury (٤٨ . –) التى كشفت عن معدلات الانتحار فى لندن*** .

---

* تعتبر هذه الدراسة فى الواقع امتدادًا للاتجاه الايكولوجى الذى ساد مدرسة شيكاغو فى عشرينات وثلاثينيات هذا القرن . ولقد حاول الباحثان فى هذه الدراسة أن يكشفا عن العلاقة بين الاضطرابات العقلية ، وخاصة الفصام الذى يحدث فى مدينة من ناحية ، وبين مناطق السكنى من ناحية أخرى ، ثم بناء الطبقة الاجتماعية بعد ذلك . ولقد كان واضحًا فى هذه الدراسة أن الأشخاص الذين ينتمون إلى طبقات مهنية مختلفة يقطنون كذلك مناطق مختلفة . وتأسيسًا على ذلك كشف الباحثان عن أن ثمة علاقة بين دخول حالات الفصام إلى المستشفى وبين محل الإقامة فى مناطق التحول بالمدينة والمكانة الاقتصادية الدنيا بشيكاغو . انظر :

Faris., R. and Dunham, H; Mental Disorders in Urban Areas, Chicago: University of Chicago Press, 1939.

(المترجم)

** يلاحظ أن الإجراءات التى تمت لقياس الطبقة الاجتماعية فى هذه الدراسة تختلف اختلافًا كبيرًا عن تلك التى اتبعت فى دراسة فارس ودانم . فقد اعتمد هولنجشيد فى دراسته على التصنيف الطبقى المستخدم فى دراسته لمدينة المتون Elmtown ، حيث ميز بين خمسة مستويات طبقية . وعلى أساس هذه المستويات درس الباحثان اختلاف معدلات الأمراض العقلية وطبيعتها – انظر .

Hollingshead, A; Redlich, F., "Social Stratification and Psychiatic Disorders", American Sociological Review, 18, 1953, pp. 163-196.

(المترجم)

*** بالإضافة إلى هذه الدراسة ، هناك دراسات أخرى قد تخدم هذه المناقشة بطريقة مباشرة ، منها دراسة بورترفيلد Porterfield عن طبيعة العلاقة بين الانتحار والمكانة الاجتماعية ولقد أوضحت هذه الدراسة أن معدل الانتحار كان مرتفعًا فى المناطق التى يسكنها الأغنياء ، إذا ما قورنت بالمناطق التى يقطنها ذوو الدخول الضئيلة – انظر .

Porterfield, A., Suicide and crime in the Social Structure of a Urban Setting; A.S.R. 17 1952, pp. 341-349.

ويناقض ما انتهى إليه بورترفيلد نتائج دراسة أخرى أجراها كالفزشميد Schmid وفان أرسدال Arsdal . حيث أوضحت أن معدلات الانتحار بين جماعات ذوى المهن الفنية العليا Professions كانت أكبر من معدلات الانتحار بين العمال اليدويين – انظر :

Schmid, C., Van Arsdal., M., Jr; Completed and Attempted Suicides, A Comparative Analysis', A.S.R. 20., 1955, PP. 273-283.

وقد تكون الدراسة التى أجراها بوول Powell من أكثر الدراسات التى يقصدها الكاتب فى إشارته فقد حاول الباحث أن يربط بين المهنة والمكانة والانتحار . ثم أوضح بعد ذلك أن هناك علاقة وثيقة بين الانتحار و « الأنومى » Anomie. =

ولقد انتهت دراسات الفروق الطبقية فى السلوك المنحرف إلى ضرورة الحاجة إلى إدراك أطباء الأمراض العقلية ، والمتخصصين فى علم النفس إلاكلينيكى ، والإخصائيين الأجتماعيين لطبيعة الفروق الطبقية ، لأنهم باعتبارهم ينتمون إلى الطبقتين الوسطى والعليا يستطيعون أن يتفهموا طبيعة حياة الشخص الذى ينتمى إلى الطبقة الدنيا ، ومعنى ذلك أن علاج الجناح والجريمة يتطلب توافر متخصص قادر على تفهم حياة الطبقات المختلفة ، وقد يكون من الطريف أن نشير إلى تجربة أجريت فى ولاية نيوجرسىNew Jersey فقد تشكلت هناك لجان أهلية تتألف من الجيران ، والأقارب والأصدقاء تشرف على الأحداث الخاضعين لنظام الاختبار القضائى Porbation بدلا من المسئولين على تنفيذ هذا النظام . ويشترط فى هذه اللجان أن تكون منتمية إلى نفس الطبقة التى ينتمى إليها الأحداث .

الدور والتصور الذاتى :

ينمو السلوك المنحرف – شأنه شأن أى ضرب من السلوك – من خلال عملية التفاعل الاجتماعى والاتصال بالآخرين . وتتطلب الدراسة المتعمقة للسلوك المنحرف الاستعانة بعدد من المفاهيم النظرية الهامة . نذكر منها الأدوار الاجتماعية التى يقوم بها الفرد ، وأنماط توقعات السلوك ، والاتجاهات (٢٩ ، –) ، (١٠ ، –) ، (٢ ، –) أما النشاطات التى يقوم بها الفرد فتعنى – عادة القيام بسلسلة من الأدوار وضروب من السلوك يتعلمها ويكتسبها من الجماعات التى ينتمى إليها . ويمكن القول إن التنوع والتعدد فى الأدوار الاجتماعية الناتج عن تنوع وتعدد الثقافات الفرعية يعتبر عاملا أساسيًا فى تحديد الصور المختلفة من الانحراف ، ذلك أن السلوك الجانح (أو الإجرامى) يتضمن القيام بأدوار معينة . ومن الحقائق الواضحة الآن أن الأدوار – فى المجتمع الحضرى الحديث – قد بلغت درجة معينة من التعدد والتنوع والتعقيد تتطلب معها الحاجة الملحة للتنسيق فيما بينها ، ولهذا نجد كثيرًا من الأشخاص لا يستطيعون الاستجابة للمواقف المختلفة بطريقة منسقة . وبالتالى قد يفقدون القدرة على الامتثال للمعايير الاجتماعية ، وينشأ عن ذلك

= وهذا ماكشفت عنه معدلات الانتحار بين المسنين التى أظهرت ارتفاعًا ملحوظًا فسره الباحث بفقدان المسنين لمكانتهم المهنية بسبب تقاعدهم . كذلك كشفت الدراسة عن أن المستويات المهنية تختلف اختلافًا ملحوظًا فيما يتعلق بمعدلات الانتحار وقدم وفقًا لذلك المعدلات السنوية للانتحار بالنسبة لكل ١٠٠،٠٠٠ شخص – انظر :

Powell, E. "Occupation, Status and Suicide: Toward a Redifinition of Anomie" A.S.R., 1958. pp. 131- 139.

بعض المشكلات التى تحدث تباينًا أو تفاوتًا ملحوظًا بين تقويم الفرد لدوره ، وتقويم الآخرين له . ولهذا يعتبر صراع الأدوار من المفاهيم الهامة التى تفيد كثيرًا فى تحليل بعض الظواهر مثل الاضطرابات العقلية ، ومشكلات المسنين .

ويعتبر مفهوم التصور الذاتى Self-Conception من المفاهيم الأساسية فى كل من التحليل السوسيولوجى للأدوار . والتصور الذاتى هو – ببساطة – الصورة التى فى أذهاننا عن « الذات » تلك التى نحاول أن نرفع من شأنها أو ندافع عنها . ويبدو أن الخبرات الأسرية وحدها لاتلعب الدور الأكبر فى تشكيل التصور الذاتى ، ذلك أنه يخضع للتغير عبر الزمن . فالتصور الذاتى لدى المريض العقلى ، أو مدمن الخمور ، ليس نتاجًا لردود أفعال الأب والأم فقط ، بل كذلك الزوجة ، ومكان العمل ، والجيران ، والأقارب الآخرين والأصدقاء . ومن الممكن أن يكون التصور الذاتى عند بعض المنحرفين وليد الثقافات الفرعية التى ينتمون إليها ، فقد لوحظ أن تشخيص الفرد على أنه « جانح » ، أو « مجرم » ، أو « عصابى » ، أو « ذهانى » ، أو « مدمن خمور » ، أو « مخدرات » ، مثل هذا التشخيص قد يؤدى إلى آثار قد تؤثر على التصور الذاتى . كما لوحظ أن بعض الانحرافات البسيطة نسبيا (كصور معينة من الجناح) قد تزداد حدتها كنتيجة لعملية التشخيص هذه . وفى ضوء البحوث السوسيولوجية التى أجريت فى هذا الموضوع ، يستطيع الأخصائيون الاجتماعيون أن يبذلوا جهودًا للكشف عن التصورات الذاتية الضارة . وقد تكتسب هذه الجهود مزيدًا من العمق والجدية إذا مادعمتها بعض الهيئات كالمحاكم ، والسجون والمستشفيات العقلية ، (٥٠ ، –) ، (٧ ، –) ، (٥٢ ، –) فإذا كان دور المحاكم والمؤسسات العقابية دورًا عقابيًا بحتًا كهيئات قائمة على العدالة ، أو إذا كانت المراكز المعنية بمعالجة المرضى العقليين تؤدى دورها كمجرد أماكن للحجز التحفظى ، إذا كان ذلك كذلك ، فإن العلاج الذى سيتكفل به الأخصائيون الاجتماعيون سيصبح عقيمًا ، فى الوقت الذى تصادر فيه الإحساسات الذاتية للمنحرف .

صور السلوك الإجرامى :

حاول علماء الاجتماع تقديم تصنيفات للسلوك المنحرف أكثر دقة من تلك الفئات العامة التى قسمته إلى جناح ، وإجرام ، ومرض عقلى ، وإدمان خمور ومخدرات . ويبدو أن تصنيف المجرمين قد ظهر نتيجة للاهتمام الملحوظ بدراسة الأعراض المرضية للسلوك ؛ ومن ثم ارتبطت هذه التصنيفات بمجموعة من المفاهيم منها الأدوار الاجتماعية ، والتصور الذاتى ، ومعايير المجرمين ،

وعدد الجرائم ، وسمات الشخصية ومع ذلك يمكننا الإشارة إلى مفهومين أساسيين تدور حولها أغلب التصنيفات هما : الفرد ، وطبيعة النشاط الإجرامى . وبالإضافة إلى ذلك هناك تصنيفات فرعية أكثر تخصصًا مثل : المجرم المجنون ، والمجرم بالصدفة ، والمجرم المعتاد ، والمجرم المحترف (٩ ، ١١٠ - ٢) (١٠ ، -)

وعلى الرغم من ضآلة الجهود التى بذلت حتى الآن فى هذا الصدد ، إلا أن التمييز بين طبيعة الجانحين وأنماط الجرائم التى يرتكبونها قد أضحى من الأمور الهامة التى تمليها الاعتبارات العملية (٣٥ ، -) ، (١١ ، ٣١٦ - ٤١٧) . فالجانح الذى يرتكب جريمة جنسية يختلف عن ذلك الذى يشارك فى سرقة السيارات . ومن المحاولات التى بذلت فى هذا المجال تلك التى قام بها ريس Reiss الذى ربط فيها بين القوائم التى يتضمنها ٧٣٦ سجلا للأمراض العقلية ومجموعة من الارتباطات الاجتماعية ، ولقد مكنه ذلك من تصنيف المجرمين إلى ثلاثة أنماط .

وهناك فرق شاسع بين التصنيف الذى يستند إلى نوع السلوك ، والتصنيف الطبى العقلى الذى يرتكز على طبيعة سمات الشخصية والتكيف الشخصى . ويكمن هذا الفارق فى أن الأخيرة تفشل - غالبًا - فى التمييز بين المجرم الحقيقى وغير الحقيقى ، أو المجرم وغير المجرم . وهذا يرجع بالطبع إلى عدم توافر مجموعة ثابتة من سمات الشخصية تستطيع أن تحدد خصائص أكبر عدد ممكن من الجانحين أو المجرمين .

ويهتم علماء الاجتماع كذلك - وخاصة الذين يعملون مع علماء آخرين ينتمون إلى ميادين أخرى - بتصنيف مدمنى الخمور والمخدرات وبعض صور صراع الأدوار التى تحدث بين المصابين بالاضطرابات العقلية والمسنين ، فقد أشارت البحوث التى أجريت على إدمان المخدرات إلى ضرورة تصنيف المدمنين . كما كشفت دراسة سوسيولوجية على مدمنى الأفيون ، عن أنهم يخضعون لعملية نفسية اجتماعية تختلف عن عملية الإدمان (٣٠ ، -) . كذلك يبدو أن تعاطى بعض أنواع المخدرات كالحشيش Mariguana والتى لاتتوافر فيها صفة الإدمان بالمعنى الدقيق - ينشأ عن عملية نفسية اجتماعية أخرى مختلفة (٢ ، ٢٣٥ ، ٢٤٣) . وبالإضافة إلى ماسبق أدى اشتراك علماء الاجتماع مع علماء الطب العقلى فى بحوث معينة إلى الوصول إلى تصنيف للاضطرابات العقلية فى ضوء أنماط مختلفة ، لعل أبرزها التصنيف الذى قدمه دور كايم (٢٠ ، -) كذلك مكنت البحوث المتعمقة التى أجراها علماء الاجتماع فى ميدان تكيف المسنين من تصنيف الأدوار ومشكلات المكانة التى يعانون منها . فصاحب المهنة الفنية العليا الذى تقاعد بسبب انتهاء مدة خدمته - مثلا - يعانى من مشكلات تختلف عن تلك التى يعانى منها العامل .

وتستطيع الخدمة الاجتماعية أن تفيد فائدة محققة فى تطبيقاتها العملية من تصنيف المجرمين . فالأخصائى الاجتماعى – أو أى ممارس آخر – يستطيع أن يقدم للمنحرفين ضروبًا من العلاج ، مستندًا فى ذلك إلى طبيعة التصنيف الذى نذهب إليه . ومعنى ذلك أن كلا من الأخصائى الاجتماعى ، وطبيب الأمراض العقلية ، والمتخصص فى علم النفس الإكلينيكى يستطيع أن يقدم تشخيصًا وعلاجًا لكل حالة على حدة وذلك حينما تتوفر لديه إجراءات علاجية عديدة يمكن تطبيقها (٤٨ ، ٢٢٣ – ٢٢٤) . فهناك مثلا جانحون ومجرمون تتميز سماتهم الشخصية بالاضطراب الانفعالى ، ولكنهم يمثلون فى الوقت ذاته سمات شخصية فريدة ، حينئذ يجب أن يكون العلاج معنيًا بهذا النمط من السمات الشخصية ، وقد تكون النظريات الطبية العقلية مفيدة فى هذا المجال ، ولكن يبدو – على الرغم من ذلك – أن كل الجانحين والمجرمين أسوياء من الناحية السيكولوجية ، وليسوا « مرضى انفعاليين » . وإذن فالمشكلة الأساسية التى ينبغى علينا أن نخلصهم منها هى تغيير اتجاهاتهم ، وهذا بدوره يتطلب مهارة فائقة من جانب الأخصائيين الاجتماعيين وكل المعنيين بتدبير الإجراءات والمواقف التى تمكنهم من تحقيق ذلك .

الحضرية :

يعتبر السلوك المنحرف – إلى حد كبير – نتاجًا لمجموعة القوى الاجتماعية والثقافية التى ينطوى عليها المجتمع . ومن هذه القوى الحضرية Urbanism والقيم التى تنطوى عليها الثقافة العامة وبأيدينا الآن تقرير بحث حديث يتناول العلاقة بين الرفاهية الاجتماعية والمجتمع المتحضر (٥٩ ، ١٥) يذكر فيه كاتباه أن .

« التغيرات الهائلة التى نجمت عن التصنيع فى العالم الممغربى قد أخذت الآن تغزو المناطق المنعزلة من العالم . ولقد أصبح المجتمع الصناعى الحديث هو المسرح الأساسى لظهور مزيد من الدراما الإنسانية . والخدمة الاجتماعية الأمريكية بدورها تعتبر نتاجًا للأوضاع الاجتماعية والثقافية التى تسود المجتمع الأمريكى . فهى إذا كانت تسهم فى تشكيل المجتمع ، إلا أنها تعكس طبيعة الكل أكثر مما تحدده ، ولايمكن فهمها بعيدًا عن مضمونها الاجتماعى . لذلك يمكن القول إنه كلما زادت معرفتنا بالروابط التى تربط بينها وبين المجتمع والثقافة ، أتاحت لنا هذه المعرفة مزيدًا من الفرص لتطوير خدمات الرفاهية وإبراز مهنة الخدمة الاجتماعية » .

ولقد أدى الانتشار السريع للحضرية كأسلوب فى الحياة فى العالم المعاصر إلى ارتفاع ملحوظ فى معدلات السلوك المنحرف (٤٧ ، –) . ونحن نقصد بالحضرية هنا أسلوبًا فى الحياة يصاحبه

عادة مجموعة من الخصائص كالفردية ، والتغير الثقافى السريع ، والمادية المفرطة ، والصراع الثقافى ، بالإضافة إلى الضعف المستمر فى الاتصال المباشر الوثيق ، والانهيار فى وسائل الضبط الاجتماعى غير الرسمية . وقد ترتبط هذه السمات بالتحضر Urbanization ، الذى ينتج عن تركيز السكان وتوطن الصناعة . والحضرية لاترتبط دائما بالتحضر ، لأن هناك مناطق ريفية تتوافر فيها كثير من سمات وعلى العكس من ذلك قد نجد مناطق متحضرة ، ولكنها لاتنطوى إلا على عدد ضئيل من سمات الحضرية ، وبالإضافة إلى ذلك قد تفاوت المدن فى درجة توافر سمات الحضرية فيها .

ولقد أدت الحضرية إلى إحداث تغيرات هائلة فى طبيعة العلاقات الاجتماعية فى مختلف أنحاء العالم . فهناك الآن شخصان من كل ثلاثة أمريكيين ، وأربعة أشخاص من كل خمسة بريطانيين يعيشون فى مناطق حضرية . ولقد أوضح ولنكسى Wilenski وليدو Ledeaux فى مؤلف لهما بعنوان « المجتمع الصناعى والرفاهية الاجتماعية » Industrial Society and Social Welfare أن المجتمع الصناعى الحضرى قد أصبح المصدر الأساسى للمشكلات الاجتماعية التى يعانى منها الجنس البشرى . « فالتغيرات الهائلة التى حدثت فى المجتمع الأمريكى تشكل الأسباب الأساسية للمشكلات الاجتماعية ، تلك التى خلقت مزيدًا من الطلب على خدمات الرفاهية الاجتماعية (٥٩ ، ١٧) . ومن أهم التغيرات أن المرأة الحضرية قد أصبحت تتمتع بقدر كبير من الاكتفاء الذاتى ، مطالبة بتحقيق مزيد من المساواة بالرجل ، كما أنها أضحت غير قانعة بالأدوار التقليدية فى الأسرة . ولقد ذهب البعض إلى أن هذه الظروف لم تغير فقط من طبيعة الحياة الأسرية بل أدت كذلك إلى زيادة معدلات الطلاق فى المناطق الحضرية . كما ذهب بعض آخر من الباحثين إلى أن الظروف الحضرية قد سببت للمسنين المعاناة من الهامشية والاغتراب ، نتيجة لفقدانهم مكاناتهم وأدوارهم ، تلك التى كانت تحقق لهم الشعور بالهيبة ، وإن الإحساس بعدم الرضاء الذى يعانون منه قد ينشأ عن الصراع بين توقعات الأدوار التى يقومون بها ومدى الإنجازات التى يمكن أن تحققها هذه الأدوار ، وذلك بدوره ينعكس على بعض المشكلات العقلية التى يعانون منها .

ويبدو أن هناك اتفاقا كبيرًا بين علماء الاجتماع حول تأثير الحياة الحضرية على روابط النسق العائلى التقليدى . فلقد خضعت هذه الروابط لضعف تدريجى نتج عنه ظهور جماعات جديدة ترتكز أساسًا على العمر والمهنة ، وهذه الجماعات ساعدت بدورها على ظهور ثقافات المراهقين الفرعية ونموها ، تلك الثقافات التى غالبا ماتختلف عن ثقافتى الأسرة والمدرسة . ومعنى ذلك أننا

نستطيع أن نجد تفسيرًا مقنعًا للجناح المعاصر نلحظه بين الشباب ، إذا مارجعنا إلى الآثار الناجمة عن الحضرية . وهذا مايفسر أيضًا ظهور صور عديدة من الجناح فى المجتمع الحضرى قد تأخذ شكل الإثارة ، ووسائل الحصول على المكانة بين جماعات الرفاق (٣٢ ، ٥٠ – ٥٦) ، (٤ ، –) .

وتشير الدراسات المعنية بتأثير الحراك على السلوك المنحرف إلى إحدى المشكلات التى يعانى منها المجتمع الحضرى فقد كشفت الإحصاءات التى تقيس الاتجاهات المعاصرة للحراك عن أن العامل الأمريكى يميل إلى تغيير محل إقامته ثمانى مرات خلال حياته ، وأن اثنين من كل ثلاثة أمريكيين يهجرون تمامًا المجتمع الذى عاشوا فيه (٥ ، –) . ولاشك أن الحراك – حتى لو كان داخل المجتمع – يعنى غالبًا هجر الأقارب والجيران ، ومن ثم يواجه الأطفال والراشدون بمعايير وأدوار اجتماعية جديدة ، وهنا يتحتم التوفيق بينها وبين تلك التى ألفوها من قبل . ولقد كانت هذه الظروف سببًا فى أن أطلق روبن هيل Hill على الأسرة الحضرية « الأسرة الوحيدة » . The Lonely Family .

ويبدو أن الأشخاص الذين يحققون حراكا يواجهون صعوبات ومشكلات عديدة ، فقد كشفت دراسة أجريت فى ولاية نيويورك New York على المتقدمين للمستشفيات العقلية عن أن معدلات الإصابة بالأمراض العقلية كانت أعلى عند المهاجرين من غير المهاجرين (٣٣ ، –) . ولقد كانت الفروق بين الجماعتين أكثر من ١٠٠٪ ، بل كانت تتراوح فى بعض الأحيان فيما بين ٢٠٠٪ و ٣٠٠٪ . كما لوحظ أن المعدلات كانت عالية بالنسبة لكل من الذهانيين والفصاميين والمصابين بالهوس الاكتئابى Manic-depressive disorder كذلك أجرى جاكو Jacoe دراسة حديثة نسبيًا ، تناول فيها أسباب الاضطرابات العقلية فى ولاية تكساس Texas ، ولقد كشفت الدراسة عن وجود معدل عال من الاضطرابات العقلية بين المهاجرين الريفيين إلى المدن (٢٢٧ ، –) هذا وقد أشارت الدراسات التى أجريت على صور عديدة من السلوك المنحرف إلى أن هناك آثارًا اجتماعية ملحوظة لعمليتى التحضر والحضرية ، من ذلك – مثلا – أن معدلات الجناح وطبيعة كثير من الجرائم تختلف مباشرة وفقا لدرجة التحضر فى المجتمع . ومايقال عن ذلك يقال أيضًا بالنسبة لمعدلات إدمان الخمور والانتحار .

استنتاجات :

ظل علماء الاجتماع – حتى وقت قريب جدًا – يهتمون فقط بالتدريس وإجراء البحوث ،

دون اهتمام بممارسة العمل التطبيقى ، ومن ثم يصعب القول بأنهم « ممارسون » Practitioners وتشير اهتمامات علماء الاجتماع إلى أنهم لم ينافسوا منافسة ملحوظة أولئك الذين يعملون فى الميادين التطبيقية كالخدمة الاجتماعية ، والطب العقلى ، وعلم النفس الإكلينيكى ، بل انحصر دورهم فى تقديم نتائج بحوثهم ودراساتهم إلى المتخصصين الذين يمكنهم الإفادة منها . ولاشك أن معرفتنا بالسلوك الإنسانى قد تقدمت الآن ، ومن ثم يتحتم على الممارسين أن يهذبوا ويكيفوا دائمًا من برامجهم العملية طالما أن هذه المعرفة فى متناول أيديهم . ويتطلب ذلك منهم – بالطبع – التخلى على الأطر المرجعية الجامدة ، ولقد أسهمت التطبيقات العديدة للمعرفة السوسيولوجية والتى قام بها الأخصائيون الاجتماعيون وأطباء الأمراض العقلية والمتخصصون فى علم النفس الإكلينيكى فى ظهور اتجاهات جديدة فى دراسة السلوك المنحرف مما مكن هذا الإسهام من أختيار هذه الاتجاهات الجديدة فى ضوء مقارنتها بالإجراءات التقليدية ، وتحديد فعالية أى منهما .

ولقد ميز أحد الكتاب (٢٣ ، ١٧) بين العالم الاجتماعى والممارس حينما قال : « إن الممارس يختلف عن العالم فى أنه لا ينتج المعرفة عن طريق إسهامه ، فى النظرية العلمية ، فنجاحه يعتمد على مقدار توفيقه فى الاستعانة بما توصل إليه العالم ، وإذن فالممارس ليس منتجًا للمعرفة العلمية ولكنه مستهلك لها .... وحينما يسهم فى النظرية العلمية فإنه يقوم حينئذ بدور العالم » .

وليس فى متناول أيدينا الآن سوى دليل ضعيف على أن الأخصائيين الاجتماعيين والمتخصصين فى علم النفس الأكلينيكى وأطباء الأمراض العقلية يستخدمون الأطر المرجعية لعلم الاجتماع أو النتائج التى أسفرت عنها بحوث هذا العلم ، فالمجلات العلمية المتخصصة فى الخدمة الاجتماعية والطب العقلى لم تقدم لنا سوى إشارات متفرقة وساذجة لعلم الاجتماع ، بل إن معظم إشاراتها تدور حول ماورد فى كتب الطب العقلى والخدمة الاجتماعية . وهذا القول ينطبق أيضًا على الأخصائيين المشتغلين بخدمة الفرد والجماعة أكثر من المهتمين بتنسيق المجتمع . ومعنى ذلك أننا نتفق مع كاهن Kahn (٢٨ ، ٢٢٣ ، ٢٣٤) ، وهو اخصائى اجتماعى حينما قال : « إن الإلمام بالخدمة الاجتماعية واستخداماتها يقتضى الإحاطة بعدد كبير جدًا من مفاهيم واصطلاحات الطب العقلى وعلم النفس ، إذا ماقورنت بعدد المفاهيم المستعارة من علم الاجتماع والأنثربولوجيا الاجتماعية والفروع المرتبطة بهما » . (٣٧ ، –) .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن معظم الدراسات الطبية العقلية التى تعتمد عليها الخدمة الاجتماعية ، إما أنها تتجاهل تجاهلا مؤسفًا الكتابات والبحوث السوسيولوجية ، أو أنها تتجاهلها نظرًا لعدم استقرارها . كما أن علماء الطب العقلى – باستثناء عدد قليل منهم – نادرًا مايختبرون

نظرياتهم عن طريق استخدام المناهج العلمية ، مثل العينات الممثلة والجماعات الضابطة (١٠ . ١٣٣ - ١٣٦) ، (٢٤ ، ٧٩ - ١١٢) ، (٤٩ ، ١٥٠ - ١٥٩) ، (١ ، ٣٨٧ - ٤٠٦) ، (٥٥ ، ٢٩٧ - ٣١٥) .

وتميل الدراسات الحديثة فى مجال الطب العقلى وعلم النفس ، وخاصة المعنية منها بدراسة السلوك المنحرف ، إلى إبراز أهمية التفاعل الأسرى ، وخاصة ماتعلق بتأثير الخبرات الأسرية المبكرة ، فالأحداث التى يمر بها الشخص فى سن الأربعين - مثلا - يمكن تفسيرها فى ضوء أحداث سن الرابعة . وكنتيجة لذلك ، اختفت تمامًا النظرية التى كانت تفسر سلوك « الراشدين » ، بالرجوع إلى مفاهيم الوراثة . لتحل محلها النظرية التى ترتكز على التفاعل الأسرى المبكر . وعلى الرغم من أن الاتجاه السوسيولوجى فى دراسة السلوك المنحرف يؤكد أهمية الأسرة ، إلا أنه لا يوافق هذه النظرية فى تأكيدها الواضح لفكرة النماذج الأبوية كمحددات للسلوك . ومن الملاحظ أن كثيرًا من العلماء لم يهتموا حتى الآن باختيار نظرية التفاعل الأسرى كأساس لدراسة السلوك المنحرف . ومع ذلك فإن علماء الاجتماع يستطيعون بما لديهم من اهتمامات نظرية واسعة أن يسهموا فى دراسة هذه القضية الهامة ؛ وذلك إذا ماأجروا دراسات تهدف إلى توضيح العلاقة بين الخبرات التى تحدث خارج نطاق الأسرة والتفاعل الاجتماعى فى حياة الراشدين من ناحية ، والسلوك المنحرف من ناحية أخرى . ولابد لهذه الدراسات كذلك من أن تدور حول العلاقة بين جماعات الرفاق والمدرسة والجيرة ، والمهن وكل صور التفاعل الاجتماعى خارج الأسرة من ناحية ، والجناح والجريمة والاضطرابات العقلية وإدمان الخمور والمخدرات والصور المختلفة من السلوك الإجرامى من ناحية أخرى .

ولقد أدى توسيع نطاق نظرية الدور فى الدراسات التى عنيت حياة الراشدين إلى التقليل من أهمية مواقف الحياة المبكرة . وخاصة تلك التى تحدث فى الأسرة . فقد كشفت الدراسة التى قام بها سذرلاند Sutherland عن اللص المحترف Professional Thief عن أن الأدوار الإجرامية يمكن أن تنمو من خلال الخبرات التى يكتسبها الفرد فى سن متقدمة نسبيا (١١ ، ٤١٦ - ٤١٧) .

ومن المؤسف حقًا أن النتائج التى خلصت إليها البحوث السوسيولوجية لاتلقى تطبيقًا عمليًا مباشرًا من جانب الطب العقلى والخدمة الاجتماعية ، بل نجد مايشبه الأزدراء لأى اقتراح يشير إلى ضرورة الإفادة منها فى التطبيق . وقد يكون لذلك مايبرره ، فالأخصائى الاجتماعى ،

وطبيب الأمراض العقلية يجدان صعوبة بالغة فى الاستعانة بالبيانات السوسيولوجية لأنها قد تنطوى على وقائع تجريبية يصعب استيعابها .

ومع ذلك كله فهناك بعض الدلائل تشير إلى أن الهوة التى تفصل بين علم الاجتماع من ناحية . والطب العقلى . وعلم النفس الإكلينيكى والخدمة الاجتماعية من ناحية أخرى آخذة فى الضيق والانكماش (٤١ . ٦١) . فقد أخذ بعض علماء الاجتماع يتجهون اتجاها ملحوظًا نحو ميادين العلم التطبيق . بل بدءوا يسهمون إسهامًا ملحوظًا فى حل عديد من مشكلات الطب العقلى والخدمة الاجتماعية . كما أن هناك عددًا كبيرًا منهم يعملون الآن فى أقسام الطب العقلى فى أمريكا . وبالإضافة إلى ذلك بدأت المؤلفات الحديثة فى الخدمة الاجتماعية تستعين بكثير من البيانات السوسيولوجية (٥٣ . –) كما بدأ إعداد برامج عديدة فى الجامعات الأمريكية لتدريب على الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع . ونحن نأمل فى المستقبل مزيدًا من الارتباط والتعاون بين كل من علم الاجتماع والطب العقلى وعلم النفس الإكلينيكى فليس من شك فى أن كل هذه الإجراءات ستحقق فوائد جمة لكل منها .

المراجع

1. Bailey, P. (1956). "The Great Psychiateric Revolution". Amer. J. Psychiat. 113, 387-406.
2. Becker, H.S. (1953). "Becoming a Mariguana User", Amer. J. Sociol. 59, 235-243.
3. Bernard, J. (1957). Social Problems at Midcentury. New York: Dryden Press.
4. Bloch, H.A., and Niederhoffer, A. (1958). The Garg: A Study in Adolescent Behaviour. New York: Philosophical Library.
5. Bogue, D. (1957). "Residential Mobility and Migration of Workers". In W. Hober (Ed.) Manpower in the United States New York: Drydsen Press.
6. Bullock, H.A. (1955). "Urban Homicide in Theory and Fact" Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science 45, 565-575.
7. Clemmer, D. (1960) The Prison Community Revised edition. New York: Rinehart & Co.
8. Clinard, M.B. (1952). The Black Market: A Study of White Collar Crime. New York: Rinehart Co.
9. Clinard, M.B. (1955). "Research Frontiers in Criminology", Brit. J. Deling 7, 110-122.
10. Clinard, M.B. (1957). Sociology of Deviant Behaviour New York: Rinehart & Co.
11. Clinard, M.B. (1958). "Areas for Research in Deviant Behaviour". Sociology and Social Research 42, No.6, 416-427.
12. Clinard, M.B. (1959). "Criminological Research", in Merton et al. Sociology Today. New York: Basic Books.
13. Clinard, M.B. and Wade E. (1958). "Towards the Delineartion of Van dalism as a Sub-Type in Juvenile Delinquency". Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science 48, 493-499.
14. Cloward, R.A. (1959). "Illegitimate Means, Anomie and Deviant Behaviour", Amer. Sociol. Rev. 24, 164 176.
15. Cloward, R.A. et al. (1960). Theoretical Studies in Social Organization of the Prison. New York: Social Science Research Council. Pamphlet 15.
16. Cloward, R.A., and Ohlin, L.E. (1960). Delinquency and Opportunity. A Theory of Delinquent Gangs. Glencoe. III: Free Press.
17. Cohen, A.K. (1955). Delinquent Boys: The Culture of the Gang. Glencoe, III.: Free Press.
18. Cressey D. (Ed.) (1961). The Prison: Studies in Institution Organization and Change. New York: Rinehart & Co.
19. Davis, K. (1955). Mental Hygiene and the Social Structure", in A. Rose (ed.) Mental Health and Mental Disorder. New York: W.W. Norton & Co.
20. Durkheim, E. (1951). Suicide. Trans. J.A. Spaulding and G. Simpson. Glencoe, Ill: Free Press.
21. Faris, R.A., and Dunham, H.W. (1939). Mental Disorders in Urban Areas. Chicago: Univ. of Chicago Press.
22. Green, A.W. (1946). "The Middle-Class Male Child and Neurosis" Amer Sociol Review 11, 31 - 41.
23. Hakeem, M. (1958). "A Critique of the Psychiatric Approach" in J. Roucek, Juvenile Delinquency. New York: Philosophical Library.
25. Hollingshead, A.B., and Redlich, F. (1958). Social Class and Mental Illness New York: John Wiley & Sons.
26. Jaco, G.E. (1960). The Social Epidemiology of Mental Disorders. New York: Rusell Sage Foundation.
27. Kahn. A.J. (1957). "Sociology and Social Work: Challenge and Invitation". Social Problems 4, 223-234.

28. Lemert, E.H. (1951). Social Pathology. New York: McGraw Hill Book Col.
29. Lindesmith, A.R. (1947). Opiate Addiction. Bloomington: Univ. of Indiana Press.
30. Lolli. G., et al. (1958). Alcohol in Italian Culture Glencoe, III: Free Press.
31. Lowson, D. (1960). "Delinquency in Italian Culture. Gelencoe, III: Free Press.
32. Lowson, D. (1960). "Delinquency in Industrial Areas", Brit. J. Criminal. 1, 50-56.
33. Malzberg, B., and Lee, E.S. (1956). Migration and Mental Disease. New York: Social Science Research Council.
34. Mannheim, H. (1955). Group Problems in Crime and Punishment. London: Routledge and Kegan paul.
35. Martin, J.M. (1961). Juvenile Vandalism. Sprinfield: Charles C. Thomas.
36. Merton, R.K. (1957). Social Theory and Social Structure. Revised ed. Glencoe, Ill. : Free Press.
37. Miles A.P. (1956). A Theory of Social Work. New York: Harper Bros.
38. Miller, W.B. (1958). "Lower Class Strucutre as a Generating Milieu of Gang Delinquency", J. Soc. Issues 14, No. 3, 51-19.
39. Morris, T. (1957). The Criminal Area: A Study in Ecology London: Routledge and Kegan Paul.
40. Myers, J.K., and Roberts, B.H. (1959). Family and Class Dynamics in Mental Illness. New York: John Wiley & Sons.
41. Pollak, O (1951). "Relationship Between Social Science and Child Guidance Practice". Amer. Sociol. Rev. 16, p. 61.
42. Reckless, W.C. (1961). The Crime Problem. 3rd, edition New York: Apleton-Century Crofts.
43. Reckless, W.C., et al (1957), "Self Component in Patential Delinquency and Non Delinquency". Amer Sociol. Rev. 22, 566-570.
44. Redlich, F. (1957). "The Concept of Health in Psychiatry", in A.H. Leighton et al. (ed.) Explorations in Social Psychiatry. new York: Basic Books.
45. Reiss, A.J. (1952). "Social Correlates of Psychological Types of Delinquency". Amer. Sociol. Rev. 17, 710-718.
46. Reiss, A.J. (1960) "Sex Offenses: The Marginal Status of the Adoles cent". Law and Contemporary Problems 25, 309-334.
47. Rose, A. (1954). "The Problem of the Mass Society". In Theory and Methods in the Social Sciences. Minneapolis: Univ. of Minnesota Press.
48. Sainsbury, P. (1955). Suicide in London. London: Chapman & Hall.
49. Sewell, W.H. (1952). "Infant Training and the Personality of the Child". Amer, J. Social. 58, 150-159.
50. Shaw, C.R. (1958). The Jack Roller. Chicago: Univ. of Chicago Press.
51. Snyder, G.R. (1958). Alcohol and the Jews. Glencoe, III: Free Press.
52. Stanton, A.H., and Schwartz, M.S. (1954). The Mental Hospital. New York: Basic Books.
53. Stein, H.D., and Cloward, R.A. (1958). Social Prespectives on Behaviour: A Reader in Social Science for Social Work and Related Professions. Glencoe, III. : Free press.
54. Sutherland, E.H. (1949). White Collar Crime. New York: Dryden Press.
55. Szasz, T.S. (1956). "Some Observations on the Relationship Between Psychiatry and the Law". Archives of Neurology and Psychiatry 75, 297-312.
56. Wattenberg, W.W., and Balistrieri, J. (1952). "Autombile Theft: A "Favoured-Group, Delinquency". Amer J. Sociol. 57, 575-579.
57. Whytef W.F. (1943). "A Slum Sex Code". Amer. J. Sociol. 49, 24-32.
58. Whyte, W.F. (1943). Street Corner Society. Ahicago: Univ. of Chicago Press,

59. Wilensky, H. and Ledeaux, C.N. (1958), Industrial Society and Social Welfare. New York: Russell Sage Foundation.
60. Williams, R., Jr. (1954). American Society. New York: A.A. Konpf.
61. Williams, R. Jr. (1957). "Unity and Diversity in Modern America". Social Forces 36, 1-8.
62. Williams, W. (1957). "Class Differences in the Attitudes of Psychiatric Patients". Social Problems 4, 240-244.
63. Wolfgang, M.E. (1958). Patterns in Criminal Homicide. Philadelphia: Pennsylvania Press.